خلال مؤتمر أقيم بمقره بحضور الداعمين والرعاة

النادي العلمي دشن المرحلة الثانية لمسابقة الكويت للعلوم والهندسة الرابعة

المشاركون في المؤتمر الصحفي

جانب من الحضور

أكد الأمين العام المساعد بالنادي العلمي علي كاظم الجمعة، استمرار النادي في احتضان الطلاب ودمجهم في مسابقات هادفة لتطوير مهارات البحث العلمي والابتكار لديهم بهدف تأسيس جيل قادر على المنافسة محليا وعالميا.

وقال الجمعة خلال مؤتمر صحافي لتدشين المرحلة الثانية (مرحلة تنفيذ المشاريع العلمية) من مسابقة الكويت للعلوم والهندسة الرابعة يوم أمس (الإثنين) بمقر النادي العلمي بحضور الداعمين والرعاة للمسابقة، أن النادي ينظم مسابقة الكويت للعلوم والهندسة منذ عام 2012، وهي تعنى بتطوير مهارات الطلاب العلمية، وتعد أكبر مسابقة علمية على مستوى الكويت.

وأضاف الجمعة أن هذه المسابقة تهدف إلى إعادة صياغة اهتمامات الطلبة لميادين التعلم والمعرفة وتوفير بيئة تنافسية تشبع إهتمام شريحة مهمة من الموهوبين وتنمية روح الإبداع لديهم في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

وأوضح أن جديد المسابقة لهذا العام هو إشراك الطلاب غير الكويتيين بفعالياتها، واستحداث مجالات جديدة حتى وصل عددها إلى 20 مجالا علميا ليتسنى ضم أكبر عدد ممكن من المشاريع العلمية الطلابية في جميع التخصصات.

فكرة جديدة

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للمسابقة مدير إدارة المسابقات العلمية بالنادي الدكتور محمد الصفار أن هذه المسابقة هي الرابعة التي ينظمها النادي على التوالي تحت شعار «قد التحدي وزود»، وتقام بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ورعاية ذهبية من بنك بوبيان، ورعاية شركة الإتصالات المتنقلة «زين»، ورعاية تنموية من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتنمية والتخطيط، وبالتعاون مع وزارة التربية ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، وجامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وشركة إنتل.

وبين أن المسابقة تبدأ فعالياتها بلقاءات تنويرية للطلبة والطالبات مع بداية كل عام دراسي في شهر سبتمبر، وتستمر حتى شهر مايو، مضيفا أن فكرة المسابقة تقوم على تقديم مشروع علمي في مجال البحث العلمي أو التصميم الهندسي، مؤكدا ضرورة حمل المشروع لفكرة جديدة أو تطوير لفكرة موجودة لحل مشكلة مجتمعية، وأن يندرج المشروع تحت أي من المجالات العلمية الـ20 التي تحويها المسابقة.

وأوضح أن الفئة المستهدفة بالمسابقة هم الطلبة والطالبات دون المرحلة الجامعية من الصف السابع وحتى الثاني عشر من المدارس الحكومية والخاصة.

وذكر أن من ضمن فعاليات المسابقة تنظيم ورش عمل تدريبية لتعليم المشاركين على كيفية إنجاز مشاريعهم العلمية من خلال إتباع خطوات البحث العلمي المنهج والإبتكار، مشيرا إلى أن فترة تقديم المقترحات تتراوح بين شهر ونصف وحتى شهرين ويتم تقييمها عن طريق لجنة المراجعة العلمية التي تضم أساتذة من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم والتطبيقي والتدريب ومعهد الكويت للأبحاث العلمية واختيار أفضلها للمنافسة.

وقال أن الذين يجتازون مرحلة التقييم سينتقلون إلى المرحلة الثانية التي تم تدشينها اليوم خلال المؤتمر الصحفي وفيها يقوم الطلاب بتنفيذ مشاريعهم وعرضها على لجنة تحكيم المسابقة في نهاية موسمها.

وأفاد بأنه سيتم تنظيم معرض على مدى يومين في نهاية المسابقة يستقبل طلبة المدارس والجهات المهتمة بالبحث العلمي والإبتكار يعقبه حفل ختام المسابقة لإعلان الفائزين بجوائز المسابقة الـ63 وتكريمهم.

وأكد الصفار أن المسابقة تهدف إلى تشجيع الشباب على تعلم مهارات البحث العلمي والإبتكار وشغل أوقات فراغهم بما يفيد، وسيتم إختيار أصحاب المشاريع المميزة من الفائزين ليمثلون الكويت في المحافل الدولية.

ولفت إلى أن أعداد المشاركين بالمسابقة منذ بدايتها بلغ (418) مشاركا منهم (321) طالبا وطالبة و(97) مشرفا يمثلون (103) مدارس بـ(190) مشروعا علميا تم قبول (121) مشروعا للتنافس في المسابقة، مبينا أن عدد مراحل تصفية المسابقة مرحلتين.

تمكين الشباب

وبدورها، أكدت مدير إدارة التعاون الفني والدعم التنموي بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية إيمان الناصر، ضرورة الإرتقاء بمستوى البحث العلمي والتوسع في نشر برامج تدعم ثقافة البحث العلمي في المجتمع، وذلك من خلال تطوير مسابقات ومراكز متخصصة باكتشاف وتنمية المواهب الناشئة وخاصة الشباب الذي يمثل شريحة كبيرة من المجتمع الكويتي، الأمر الذي أدى إلى إستحداث حقيبة وزارية خاصة بالشباب باعتباره الركيزة الأساسية لعمليات التنمية والتطوير في كافة المجالات.

واكدت أهمية التركيز على قدرات وتمكين الشباب في المجتمع وتشجيع مبادراته وتحفيزه ودعمه ماديا ومعنويا ورعاية مواهبهم ومهاراتهم تمشيا مع خطة الدولة في بناء منظومة شبابية ترتكز على الإبداع والإبتكار لرفع مستوى الإبتكار بين الشباب وخاصة المبادرات الشبابية التي تعالج قضايا شبابية ومجتمعية.

الخطة الإنمائية

من جانبها، قالت مدير إدارة المكتب الفني للبحوث والتخطيط بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية معصومة اشكناني، إن الأمانة العامة تأمل أن تأتي الأبحاث المشاركة في المسابقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة ضمن أهداف الخطة الإنمائية الـ 17 والتي من بينها ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

التطور التكنولوجي

من ناحيتها قالت ممثلة التوجيه العام للدراسات العملية بوزارة التربية الموجهة الأولى للدراسات العملية بمنطقة مبارك الكبير التعليمية تهاني الأستاذ، أن مشاركة الوزارة في المسابقة تأتي تنفيذا لرؤية صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، لذا تعمل الوزارة على تنفيذ التعلم التقني مما يجعل اكساب المتعلمين المهارات الفنية حافزا للتعلم والإبتكار للوصول إلى الجودة الشاملة.

وأضافت أنه من ضمن الأهداف العامة لوزارة التربية العمل على بناء شخصية متكاملة للطالب وحثه على البحث العلمي والإبتكار لمواكبة التطور التكنولوجي والعمل على تنمية المهارات الفكرية والإبداعية من خلال ممارسة الأنشطة والمسابقات التربوية المختلفة التي تشرف عليها إدارة الأنشطة التربوية بوزارة التربية.

وأوضحت أن مسابقة الكويت للعلوم والهندسة تخدم هذه الأهداف حيث انها تحوي 20 مجالا علميا لذا قام التوجيه الفني العام للدراسات العملية والموجهين الفنيين بالمناطق التعليمية بتشجيع الطلاب والمعلمين للمشاركة بالمسابقة لتنمية المهارات الفكرية والإبداعية والفنية من ابنائنا الطلبة لخلق جيل واع لخدمة وطننا الحبيب الكويت.

وتقدمت بالشكر للنادي العلمي والجهات المشاركة على الجهود المبذولة لخدمة الطلبة والعمل على تذليل جميع الصعوبات امام تنفيذ مشاريع الطلاب المشاركة بالمسابقة.

دعم ورعاية

من جانبه، قال رئيس العلاقات الخارجية بشركة «زين» للإتصالات حمد المطر، ان رعاية مسابقة الكويت للعلوم والهندسة الرابعة تأتي في اطار المسؤولية المجتمعية للشركة، والتي من ضمنها دعم مجال البحث العلمي والإبتكار، وتشجيع المواهب الشبابية وتنمية ابداعاتهم وافكارهم ومواهبهم، خصوصا وان المسابقة يشارك فيها اكثر من 300 طالب من مختلف مدارس الكويت.

وأكد استمرارية شركة زين في تقديم الدعم والرعاية لعدد من انشطة وفعاليات النادي والتي يأتي من ابرزها دعم المعرض الدولي للإختراعات في الشرق الأوسط، «واليوم نجدد هذه الشراكة ودعمنا لهذه المسابقة العلمية المميزة التي تخدم ابنائنا الطلبة والطالبات دون المرحلة الجامعية»، مضيفا: ان شعار المسابقة هو «قد التحدي وزود» ونحن نثق ثقة تامة أن ابنائنا «قد التحدي وأكثر».

علي الجمعة: مستمرون في طرح مسابقات هادفة لتأسيس جيل قادر على المنافسة محلياً وعالمياً

محمد الصفار: المشاريع العلمية المشاركة بالمسابقة تحمل أفكاراً جديدة لحل مشكلات المجتمع

الناصر: الشباب هم الركيزة الأساسية لعمليات التنمية والتطوير في جميع المجالات

أشكناني: نأمل أن تأتي الأبحاث المشاركة في المسابقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة ضمن أهداف الخطة الإنمائية

الأستاذ: «التربية» تهدف إلى بناء شخصية متكاملة للطلاب والطالبات وحثهم على البحث العلمي

حمد المطر: نحرص على دعم البحث العلمي والابتكار ونشجع المواهب الشابة وتنمية إبداعاتهم وأفكارهم

تتمات

المجلس

لهم»، على جدول أعمال جلسة 15 مارس الجاري، مشيرا إلى أنه أبلغ سمو رئيس الوزراء والوزيرة الصبيح بتقديم الإستجواب، طبقا للمادة 135 من اللائحة الداخلية.

وقال الغانم في تصريح صحافي « إن من حق الوزيرة الصبيح طلب التأجيل، وتجاب إلى طلبها في حال رغبت في ذلك ، لأن الفترة مابين تقديم الاستجواب والجلسة لن تتجاوز 14 يوما ، ومن حقها أيضا أن تناقش الاستجواب في الجلسة المقبلة، وهذا الأمر متروك للوزيرة ، أما بعد انتهاء مدة الـ14 يوما فإذا كان هناك طلب تأجيل من الوزيرة فيتم ذلك بتصويت المجلس.

من جانب آخر وردا على سؤال في شأن ما وصلت إليه اجتماعات اللجنة المالية الرامية إلى التوصل لاتفاق مع الحكومة، بشأن معالجة الوضع الاقتصادي ، فقد أوضح الغانم انه بالنسبة للقائي ورؤساء لجان المالية والميزانيات والأولويات مع سمو الأمير، فقد كان لقاء مثمرا واستمعنا خلاله إلى مرئيات سموه ، وكانت هناك فرصة لتبادل الأحاديث والحوار مع سموه ، وكان اللقاء وديا وتخللته لفته أبوية مقدرة من سموه ، وأحيط الجميع علما بالتحديات التي تواجهنا سواء داخليا أو خارجيا.

أضاف وبالنسبة للجنة المالية وأعمالها، فإننا عازمون على مواجهة هذا الملف بما فيه من تحديات كبيرة لأن الأمر لا يقتصر على موضوع دعوم فقط ، بل هي قصة إصلاح اقتصادي جذري ولذلك يحتاج إلى كثير من العمل ، و حتى لا يكون الأمر مجرد كلام مكرر دون قرار ، فما اتفقنا عليه هو أن يكون مشروع الإصلاح الاقتصادي عبارة عن وثيقة مفصلة ترفع إلى مجلس الأمة ليصادق عليها، ومن ثم يتحول دور النواب لمراقبة الحكومة ومتابعتها لتنفيذ هذه الوثيقة.

وأوضح أن النقاش في الإصلاح الاقتصادي لا يتضمن فقط الدعومات بل يتضمن كل ما يتعلق في الميزانية والاقتصاد الكويتي ، بحيث ننظر إلى الإيرادات والمصروفات وإلى كيفية أن يكون المواطن الكويتي شريكا أساسيا في الاقتصاد الكويتي ،وننظر إلى كيفية إصلاح بعض الاختلالات السابقة.

وزاد وكما تعلمون أن اللجنة المالية في اجتماع دائم ، وكثير من النواب يحضرون هذه الاجتماعات بمن فيهم رئيس المجلس لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة ، مؤكدا أن الوثيقة لن تقتصر على رأي المجلس أو النواب بل ستتضمن آراء العديد من الجهات المعنية التي سيتم استدعاؤها ، ومن لديه رأي يستطيع أن يبديه بكافة الوسائل والطرق ، حتى عن طريق بوابة «ساهم في التشريع» عبر البوابة الإلكترونية، معتبرا أن هذه التحديات تواجه الجميع ولا تواجه النواب فقط دون سواهم ، ونتمنى أن نسمع جميع الآراء الوجيهه وأن نترجمها إلى واقع عملي ملموس، حتى لا يتكرر الأمر ويكون فقط دراسات كما كان في السابق.

وقال ان الآلية الجديدة الآن انها ستكون وثيقة أو مشروع للإصلاح يرفع إلى مجلس الأمة ويتم مناقشتها وتحديد جميع التفاصيل فيه ، وبعد ذلك يتحول دور المجلس إلى متابعة عمل الحكومة في إنجازها ، وأتمنى من الحكومة أن تقوم بتنفيذ ما يتضمنه هذا المشروع.

وبسؤاله عن عدد الاستجوابات الكبير التي شهدها هذا المجلس وهل تضر بالعلاقة بين السلطتين ، أفاد الغانم : لا أبدا ولله الحمد ، لأننا بعد أن استطعنا إرجاع أداة الاستجواب إلى إطارها الدستوري ، فليس هناك أي مانع من تقديم الاستجواب طالما أنه في الإطار الدستوري ، وأما الاستجوابات التي خرجت عن الإطار الدستوري فقد تصدى لها المجلس ، بعد أن أعاد العربة إلى سكتها الصحيحة ، ومهما زاد عدد الاستجوابات الدستورية فلن تزعج المجلس، وإذا اضطررنا فسوف نخصص جلسات إضافية لتغطية الموضوعات الموجودة في جدول الأعمال كما حدث في السابق.

وفي رده سؤال أن كانت هناك لقاءات مقبلة مع سمو الأمير قال الغانم : « أن مثل هذه اللقاءات تحدد في وقتها، وأبواب سمو الأمير مفتوحة دائما للجميع».

من جهتها أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح ان المساءلة السياسية حق كفله الدستور الكويتي للنائب في مجلس الامة، مبينة انه لا أحد يملك منعه هذا الحق الذي سيمارسه بكل احترام، وسيتم الرد عليه بذات الاحترام.

واوضحت الوزيرة الصبيح في ردها على سؤال بشأن موقفها من الاستجواب المزمع تقديمه لها من النائب صالح عاشور، عقب خروجها من اجتماع لجنة الاولويات البرلمانية في مجلس الامة أمس، انها في اكثر من مناسبة أكدت ان الاستجواب حق كفله الدستور الكويتي للنواب.

أضافت أن المستجوب اخ فاضل، نختلف معه في أمور ونتفق في أخرى، وتبقى مصلحة البلاد هي المقدمة على كل شيء .

بدوره طالب النائب صالح عاشور وزيرة الشؤون وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية بالرحيل حفاظا على المصلحة العامة، مؤكدا انه آن الأوان أن ترحل الصبيح وتترك الوزارة من أجل المصلحة العامة والمواطنين، خصوصا مع استمرار نهجها في الادارة والذي ترتب عليه مشاكل كثيرة.

وقال عاشور في مؤتمر صحافي بعد تقديم استجواب لوزيرة الشؤون : قدمت الاستجواب لوزيرة الشؤون ويتألف من محورين، موضحا أن القضية ليست مرتبطة بالمحاور فقط وإنما الأمر وصل لطريق مسدود مع الوزيرة، فلا توجد مؤسسة تابعة للشؤون إلا ولديها مشكلة مع الوزيرة و، عموما الوزارة مهمتها الرقابة على المؤسسات وليس التدخل في المؤسسات

وجدد عاشور مطالبته برحيل الوزيرة بسبب «سياستها المنعجرفة مع ابناءنا الأيتام وما يتركب بحقهم امر يندى له الجبين»، رافضا ما تقوم به الوزيرة من تقديم تسهيلات بشأن تخصيص الجمعيات التعاونية، والذي يهدف من وراءه استحواذ بعض التجار على هذا «الكنز » تحت مبررات نعف الغاية منها فلا يمكن السكوت عن هذة السياسة والقبول بمثل هذة التجاوزات.

وبخصوص مشاركة النائبين محمد طنا وعبد الله المعيوف في الاستجواب رد عاشور : أن النائبين ما زالا مشاركين قولا وفعلا واربما نشهد استجوابا آخر خلال الأيام المقبلة.

المبارك :

والشركاء في الدول الشقيقة والصديقة من جهة اخرى.

اضاف ان هذا الملتقى يهدف إلى التعريف بدولة الكويت كموقع جاذب وملائم للاستثمارات التي تخدم الأهداف التنموية المنشودة، في التنويع الاقتصادي ودعم دور القطاع الخاص، تجسيدا لمرئيات حضرة صاحب السمو أمير البلاد، بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي ودولي .

وأوضح أن دولة الكويت أقرت حزمة من التشريعات الاقتصادية التي صدرت مؤخرا، لتؤكد على السياسة التي تنتهجها في تشجيع وتوطين الاستثمارين المحلي والأجنبي، وتقديم ما يمكن من محفزات ومزايا ترتد إيجابيا على المستثمرين، وتعطي مفاعيلها في تحريك النشاط الاقتصادي وتعزيز التنمية على مختلف محاورها ومستوياتها .

وأشار أيضا إلى أن الحكومة تتجه بإرادة صلبة إلى مضاعفة الجهود للمحافظة على متانة الأداء الاقتصادي، وهذا الأمر يضع الجميع أمام تحديات ومسؤوليات مهمة، تنعكس نتائجها الإيجابية على مسارات النمو الاقتصادي وارتفاع المؤشرات المالية والاقتصادية، كما صدرت توجيهات واضحة إلى جميع الأجهزة الحكومية المختصة، لإنجاز مزيد من الإصلاحات الهيكلية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات وخطوات لتنويع مصادر الدخل وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاعات متعددة ذات أولوية تنموية، في ظل دور محوري للقطاع المصرفي الكويتي الذي أثبت جدارته وتميزه، وباعتماد حزمة من التدابير المعززة لمنطق الشفافية والإصلاح الإداري والاقتصادي الأمر الذي يتكامل مع نزاهة وكفاءة القضاء الكويتي المستقل.

وأكد أن الكويت دأبت على أن تكون في طليعة الدول التي تندمج في الاقتصاد العالمي، عبر قنوات التجارة العريقة وبجهود كويتية متميزة، مربا عن أمله في أن يحقق الملتقى أهدافه، في تعزيز الانطباع الإيجابي عن بيئة الاستثمار وواقعنا الاقتصادي والاجتماعي الذي نسعى إلى تكريس نموه واستقراره وانفتاحه.

العلي:

وعن التراخيص التجارية اوضح انها متصلة بتأسيس الشركات، حيث اصبح على صاحب الترخيص ان يقوم بزيارة واحدة فقط لوزارة التجارة لتوقيع عقد الشركة، وذلك وفقا لإجراءات «الاون لاين» التي ستطبقها التجارة على كل انواع التراخيص وبالتالي تكون الوزارة قد قضت على الاجراءات الطويلة.

« رعد الشمال »

تستخدم الحوثيين في اليمن.

وقال إن 20 دولة عربية وخليجية انضمت للتدريبات من أجل إيجاد التوافق والتكامل بين تلك القوات، واكتساب خبرة، لتصبح عملية التنظيم أسرع بين تلك القوى المختلفة إذا ما استدعت الحاجة. كما أشار عسيري إلى أنها ستختتم يوم الخميس المقبل.

أضاف أن هناك خارطة طريق لتشكيل التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب، مؤكدا أن التحالفات تشكل عملية تكاملية بين الدول وأن المنطقة غير مستقرة ورفع الجاهزية العسكرية مطلوب.

وأكد عسيري أن الدروس المستفادة من هذا التمرين هي توحيد العقائد العسكرية للجيوش المشاركة في «رعد الشمال».

وتعتبر المناورات الأكبر في تاريخ المنطقة، وساهمت في رفع مستوى الجاهزية لقوات التحالف الإسلامي بمشاركة نحو 350 ألف جندي، وأحدث التجهيزات العسكرية من الدبابات والطائرات.

وتركزت مناورات رعد الشمال على تدريب القوات على كيفية التعامل مع القوات غير النظامية والميليشيات، والجماعات الإرهابية، كما أنها تعد من أكبر التدريبات المشتركة التي تشهدها المنطقة من حيث نوعية وإعداد الأسلحة والمعدات المشتركة.